

«الشؤون» تنجز التعديلات النهائية لـ «العمل الخيري»

الفريق المعني أوصى بإبقاء عقوبة الشائعات «حماية للمؤسسات الخيرية»

● جورج عاطف

الأساسي للمؤسسة.

الضبطية القضائية

للمتبرعين» والاحتفاظ ببقية المادة كما هي.

تعريف العمل الخيري

وقام الفريق بإدخال تعديل على نص المادة الأولى (التعريفية) من مشروع القانون قضي باستبدال عبارة «الوزير المعني» لتكون وزير الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى تعديل نص المادة الخاصة بتعريف العمل الخيري لتكون كالآتي: «هو كل عمل يهدف أو يساهم في أو يؤدي إلى تقديم المساعدات والخدمات والمتطلبات الإنسانية والعلاجية والإغاثية والدعوية والتربوية والتعليمية والمجتمعية على نحو تطوعي وبطابع خيري إنساني للأفراد والمجتمعات، لا يهدف إلى ربح مادي ولا يخضع لتوجيه سياسي».

كما عدل الفقرة رقم (3) من نص المادة الثانية والتي توضح عمل مؤسسات العمل الخيري والإنساني داخل الكويت وخارجها لتكون: «بذل الجهود وتوفير وتقديم الاحتياجات الإغاثية والإنسانية للمجتمعات الفقيرة واليتيمية والتي تفتقرها الكوارث أو الحروب أو أي محن ينتج عنها الهجرة أو النزوح أو انعدام أو نقص مقومات الحياة والخدمات الإنسانية أو العيش بلا مأوى، على أن تكون الأولوية في سبيل تحقيق ذلك

و عدل الفريق الفقرة الخامسة من نص المادة الخاصة بمنح الوزير صفة الضبطية القضائية لبعض الموظفين، والتي تمنح هؤلاء الموظفين (حملة الضبطية القضائية) حق دخول الأماكن العامة والخاصة التي تستخدم لجمع التبرعات ومراقبة حملات جمع المال والحملة الإغاثية، والإطلاع على التراخيص اللازمة لذلك، ولهم تحرير المخالفات، وذلك بحذف عبارة «مصادرة التبرعات العينية أو النقدية»، مع تعديل الفقرة الأخيرة من ذات المادة بتبديل عبارة «ولهم منح المؤسسة أو الحملة المهلة، لتكون مع منح المؤسسة...» والإبقاء على بقية نص المادة، فضلاً عن تعديل صيغة المادة الخاصة بحل وتصفية أموال المؤسسة الخيرية بإضافة النص التالي: «مع تحديد الجهة الخيرية التي تتولى تسلم أموال المؤسسة واستكمال مشروعاتها المتبقية»، إضافة إلى تعديل الفقرة رقم (2) من المادة الخاصة بحل مؤسسة العمل الخيري والإنساني وتصفياتها، وذلك بإضافة عبارة «مع مراعاة أولويات المصارف الشرعية للعقيدة المذهبية

حذف عبارة «الأخماس والأثلاث» من الموارد المالية للمؤسسات الخيرية

انجز فريق عمل وزارة الشؤون الاجتماعية التعديلات النهائية على مشروع قانون العمل الخيري والإنساني، والتي كان أبرزها توصية الفريق بالإبقاء على نص المادة الخاصة بعقوبة الشائعات الكاذبة والدعاية التي تؤثر على العمل الخيري، والتي تم التوافق على شطبها أخيراً، مرجعاً السبب في ذلك «الحماية للمؤسسات الخيرية من الشائعات التي قد تؤثر على عملها».

كما قام الفريق بحذف عبارة «الأخماس والأثلاث» من نص الفقرة الخامسة والخاصة بالموارد المالية لمؤسسة العمل الخيري والإنساني، واستبدال عبارة «أية موارد أخرى بشرط موافقة الوزارة» المنصوص عليها بالفقرة السادسة من ذات المادة لتكون كالآتي: «أية موارد أخرى بشرط ألا تتعارض إلى ادخال تعديل على الفقرة الخاصة بالالتزامات والمصروفات المترتبة على المؤسسة الخيرية لتكون: «وتحسب المصروفات الإدارية والتشغيلية اللازمة لقيام المؤسسة بأعمالها وفقاً لما يحدده النظام

المصروفات الإدارية والتشغيلية للمؤسسة تحسب وفقاً لنظامها الأساسي



وزارة الشؤون

تعمد بدلاً من (قام) بإخفاء بيان يلزمه القانون بإثباته، أو امتنع عن تقديم تلك البيانات»، إضافة إلى دمج صياغة الفقرتين (9) و (10) من المادة الخاصة بحل المؤسسة لتكون «شروط وقواعد وإجراءات حل المؤسسة اختيارياً، وتحديد الجهة أو الجهات التي تؤول إليها أموالها بعد الحل من المؤسسات الخيرية التي تعمل بذات المجال وتمارس النشاطات ذاتها الخاصة بالمؤسسة التي يتم حلها اختياراً».

لتنفيذ المشروعات الإغاثية والعلاجية والتنموية».

عقوبة إخفاء البيانات

و عدل الفريق الفقرة الثالثة في نص المادة الخاصة بالعقوبات والجزاءات والتي تقضي بأنه «مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة، وبغرامة لا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين»، لتكون «كل من